دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا (*)

مراجعة: حسين حجازي

يتضمن الكتاب عدداً من الدراسات الهادفة، بُوبت وفقاً للموضوع الذي تتناوله، الى أربعة أبواب في كل منها عدداً من الفصول.

وأود القول منذ البداية، أن الكتاب مرجع مهم للعاملين في هذا الحقل بالنظر الى تنوع ووفرة المعلومات، وتعدّد الأبواب التي تلج إلى هذا العلم، وغنى المواضيع التي تتداخل وتتعارض وتتآلف لتشكل البناء الفكري لعلم الاجتماع.

* * *

يتضمن الباب الأول من الكتاب، دراسات في نظرية علم الاجتماع، في الفصل الأول منه دراسة للدكتور علي جلبي(**) بعنوان: «النظرية واتجاهات تطورها في علم الاجتماع المعاصر»: وهي عرض مكثف للنظريات بأصولها التراثية، والتي تشكل وجهات هذا العلم. وتتمحور الدراسة حول نقطتين أساسيتين:

أ ـ الإتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع المعاصر

وذلك من خلال: **المدرسة الماركسية**، عبر المادية التاريخية التي ترى أن الناس من خلال موقعهم في الانتاج، يدخلون في علاقات قسرية تتطابق مع مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الانتاج. **والمدرسة البنائية** الوظيفية ذات الطابع الاصلاحي، والتي كان لها تأثير كبير في التوجيه السلوكي في الغرب الرأسمالي.

ب ـ اتجاهات التطور في علم الاجتماع

إلا أن هذين الاتجاهين: (البنائي والماركسي)، كما يرى الدكتور الجلبي، يخضعان للنمو الذي تفرضه حركة المجتمع، فكما اهتم علماء الاجتماع الماركسين الجدد، بالاطارات التصورية التي تركز عوامل وأوليّات الثبات

(*) صدرت الطبعة الثانية من الكتاب عن دار المعارف بمصر عام 1983 . وهو مجموعة من الدراسات لعدد من الباحثين في علم الاجتماع.

(**) الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

والتكامل في المجتمع الشديد التمركز، مما يتيح لأكاديمي علم الاجتماع، إعادة انتاج تصور جديد يناسب مستجدات الواقع، كذلك، فعل علماء الاجتماع الغربيين بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية مرحلة جديدة من الازدهار والرفاه، حيث تبلورت تصورات جديدة استخدمها أكاديميو الغرب لتوجيه الأبحاث الاجتماعية المناسبة للمرحلة الجديدة.

* * *

ويعالج الدكتور محمد عودة(*)، «نشأة علم الاجتماع» من خلال دراسة في سوسيولوجيا المعرفة. والمقال دعوة إلى «إعادة قراءة جديدة لتاريخ علم الاجتماع»، تستند إلى «مقولات سوسيولوجيا علم المعرفة، التي تذهب إلى أن لا شيء يأتي من فراغ، وبالتالي إلى ضرورة الربط بين الأفكار والنظريات، وبين الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي ظهرت في سياقه، بوصفه واقعاً تاريخياً».

لذا يتعرض الدكتور عودة في مقاله لمسألتين:

أ ـ الجذور التاريخية لنشأة علم الاجتماع

نشأ علم الاجتماع في رحم أحداث اجتماعية كبيرة غيّرت العالم: فالنظم والبنى الاجتماعية القديمة تشهد احتضارها، لتقوم على أنقاضها مجتمعات البورجوازية الجديدة، والثورة الصناعية، وما نتج عنها من تغيير عميق في المفاهيم والمجتمعات: تلك هي البيئة التي نشأ فيها هذا العلم، وهو استجاب منذ نشأته لحدثين بالغي الأهمية: الثورة الصناعية، وفلسفات التنوير، هذان الحدثان اللذان أجهزا على مخلفات المجتمعات الاقطاعية القديمة. والثورة الصناعية التي انطلقت من انكلترا وعمّت الغرب، وأفكار الثورة الفرنسية، والاقتصاد الانكليزي، هذه العوامل تضافرت لتشكل أساس البنية الفكرية عند كارل ماركس، كمفكر ثوري لعب دوراً أساسياً في خلق تيار جديد في علم الاجتماع.

الأ ان الصراع، استمر في المجتمعات الجديدة، وان تغيّرت أشكاله وادواته، ولم يتحقق العدل ولا الإخاء كما لاحظ المحافظون والراديكاليون على حد سواء انها حالة الفجيعة كما أشار «بونال» في فرنسا. وقبل كارل ماركس نظر هيغل بازدراء واشمئزاز إلى «النظام الانكليزي»، ولاحظ حالة عدم الاستقرار في المجتمع الانكليزي الذي قام «على اقتلاع العامل من جذوره وتقديمه نهباً بشكل جديد مفزع من الاستغلال».

ب ـ الجذور الفكرية والسياسية

قام علم الاجتماع على قاعدة الأرضية المادية التي أتاحها انهيار الأنظمة القديمة، وكان للثورة الفرنسية بالغ الأثر على كافة علماء الاجتماع من كونت حتى دور كهايم. فقد ذهب كونت إلى أن شعارات الثورة «الزائفة» سببت مع النظام الصناعي الجديد انهيار وتفكك المجتمع وقيمه. هَدَفَ «اوغيست كونت» إلى «اصلاح» ما خربته الفلسفات النقدية والحركات الراديكالية. من هنا، يتضح ومنذ البداية نشأته الاصلاحية المحافظة وأنه «حلاً للتناقض بين ايمانه بالتقدم من جهة، واعتقاده بكمال نظام العصور الوسطى»، حاول أن يخرج بمحاولة توفيقية انتجت علم الاجتماع الوضعي، على قاعدة القيم الاخلاقية والدينية التي سادت ماضي أوروبا القريب. انه ينظر بإعجاب إلى الابتكارات الجديدة، وبتقديس الى العلاقات القديمة (الأسرة ـ الدين ـ الاخلاق.. الخ)، كما يقوم مذهب «كونت» على معارضة الفلسفات الثورية (الجناح الهيغلي) باعتبارها تخريبية تقوم على الهدم. ورغم معاداته للميتافيزيقيا، كان يطرح حلولاً اجتماعية لا يمكن تحقيقها، فعبر المحبة الانسانية المطلقة ينتهي الصراع ويتحقق الاستقرار.

(*) أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس.

ويوجّه الدكتور عودة، نقداً جذرياً للنشأة المحافظة لعلم الاجتماع على يد كونت، من خلال اعتماده قوانين « المراحل الثلاث »، حيث يشير إلى ان كل ميدان من ميادين المعرفة، لا بد وأن يمر في مراحل تطوره، باللاهوت، والميتافيزيقيا، والوظيفة الاجتماعية. هكذا يصبح التاريخ عند كونت، محكوماً بتطور الأفكار، أو النمو العقلي. ويعترض الدكتور عودة على هذا القانون، معتبراً أن كونت، بتفكيره هذا « يكون قد وضع العربة أمام الحصان ».

يتلخص مذهب كونت اذن، بمحاولته الأخذ بالفلسفة النقدية ذات الطابع التقدمي (كوندرسيه)، وبنقيضتها التي ترى الحل في العودة الى الماضي حيث سيطرة الكنيسة (ميستير).

* * *

ويعالج الدكتور عبد الباسط عبد المعطي(*) في الفصل الثالث فكرة « التوازن في المادية التاريخية »، فيعرف بالأصل التاريخي لصاحب النظرية، الاقتصادي الانكليزي « آدم سميث » الذي أخذ عنه معظم منظري الاقتصاد وعلم الاجتماع، على اختلاف آرائهم، حتى وصل إلى مكانة « النموذج النظري بين النماذج السوسيولوجية، لا يغفله المهتمون عند محاولتهم اجراء تصنيف لاتجاهاتها ». إلا أن محاولات التأريخ لهذا المفهوم، أغفلت محاولات كارل ماركس، واكتفت بالاشارة الى وقفات ثلاث: الأولى مع سميث، والثانية مع باريتو، والثالثة مع بارسونز. ويذهب هذا الاتجاه الغربي ـ المعادي للمادية التاريخية القائمة على الصراع ـ إلى اعتبار الوحدة الوظيفية، حالة « تتعاون فيها جميع أجزاء النسق الاجتماعي بدرجة كافية من الانسجام، بعيدة عن الصراعات التي لا يمكن التحكم بها ». على أن علم الاجتماع الأميركي، لاحظ أن « التوازن » يتغير ويحتمل إحداث ضغوط ومتغيرات محكومة بعوامل داخلية.

أما بالنسبة للنظرية المادية التاريخية، فان انصارها وشارحيها، ومعظم المشتغلين بعلم الاجتماع، أكدوا وجود فكرة التوازن في تراثها الفكري، وذلك عبر الاشارة الى وجود تعادل بين رأس المال الثابت والمتحول، واستمرار عملية الانتاج، وإعادة الانتاج، وصيانتها واستمرارها. كما أن قوانين الجدل المادي الماركسي، التي يعتبرها الماركسيون وعلى رأسهم لينين، مصدراً للتطور. إلا أن التوازن هنا مؤقت وضروري لإحداث التغيير: (تواز ـ هدم ـ اعادة بناء). فالتوازن في المادية التاريخية، إذن، توازن متحرك يتجه دائماً نحو التقدم، يقضي عبر حركته إلى كيفية جديدة تحمل معها بناء جديداً على جميع المستويات، بينما نجد « التوازن » في مدارس علم الاجتماع الغربي، يتمثل في تعاضد مكونات النسق من خلال تكاملها وربطها والحاقها بالنظام الذي ينحو نحو المحافظة والصيانة الذاتية.

ويعتبر كاتب المقال، أن محاولات التوفيق بين المنهجين، الماركسي والبورجوازي، جاءت عقيمة، لأن ما حاولوا اثباته عبر نظرتهم التوفيقية، قائمٌ أصلاً في المادية التاريخية، وإذا كانت العلوم التطبيقية تحدّد التوازن من خلال عدد من المتغيرات والعناصر، فان النظرة الاجتماعية الغربية، تصف « التوازن » دون معيار محدد لهذا الوصف.

* * *

ويلقي الدكتور محمد سعيد فرح(**)، نظرة في « مدى إثراء علم النفس للنظرية الاجتماعية ». تتعاضد العلوم الانسانية ـ منذ اصطلح على تسميتها بالعلوم ـ بغية دراسة العلاقات البشرية، وفهمها، الأمر الذي يتيح للمجتمعات البشرية، انتاج النظرية الاجتماعية التي تؤطر الفرد. ولما كان

(*) أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات ـ جامعة عين شمس.

(**) أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب ـ جامعة أسيوط (المينا).

المجتمع لا يقوم إلاّ بالأفراد، فان التقارب بين علمي النفس والاجتماع « سيساعد علم الاجتماع على اقامة تحليله، لا استناداً على المتغيرات الاجتماعية التقليدية، بل إلى تحليل المتغيرات النفسية »، مما يساهم في اثراء علم الاجتماع ليصبح « قادراً على مواجهة موضوعات علم الاجتماع الدوركايمي ». فقد أكد « دوركايم » على قوة الالزام الاجتماعي التي يفرضها المجتمع على أعضائه، مما يُقيم فصلاً بين علمي الاجتماع والنفس. ولعل أشد معارضي دوركايم كولي وجورج ميد ووليم توماس وجبريل تارد وتشارلز الود، جيع هؤلاء اعطوا الفرد منزلة عالية، معتبرين أن التأهيل التربوي والاجتماعي للفرد، يشكل أساس تغيير المجتمات، وتوافق العلاقات الانسانية.

وقد ساهم سيجموند فرويد وتلاميذه، مساهمة كبيرة في تقريب علم النفس من الدراسات الاجتماعية مما أفاد علماء الاجتماع الذين عملوا على رد القوى النفسية عند الفرد إلى بيئته عبر علاقة جدلية حية.

ويأخذ الدكتور فرح على « الفرويدية »، ونظريات التحليل النفسي، بأنها « قصرت اهتمامها على مظهر محدد من مظاهر الشخصية، ذلك أن التأكيد على اللاشعور، كمحرك أساسي للفرد، جعل من تأثير البيئة الاجتماعية على الفرد أمراً ثانوياً، مما جعل علماء الاجتماع ينظرون إلى « فرويد » من خلال اهتمامه بالحياة الداخلية للفرد ».

إلا أن معظم علماء الاجتماع تبنوا التقارب مع علم النفس، باعتبار الذات الاجتماعية نتيجة نزعة نفسية، أو بالتأكيد على الطابع الاجتماعي للشخصية (اريك فروم)، أو أنها ـ وهذا ما يرجحه المقال ـ « نسق يتفاعل مع البناء الاجتماعي (بارسونز). الذي يرى أن لا انفصام بين الثقافة وعلم الاجتماع، بالنظر إلى تشابك الظواهر الانسانية وتعقيداتها. كما اقتفى كل من « هانس جيرث، وريت ميلز » أثر بارسونز، وسعيا إلى فهم البناء الاجتماعي ». واذا كان جيرث وميلز قد التقيا مع كارل ماركس في النظر للانسان، كما للمجتمع من خلال المادية التاريخية، إلاّ أنهما لا يلحظان في كتاباتهما « الامكانيات التي وفرتها المجتمعات لأجل نمو الشخص وتطوير نشاطه. كما نلاحظ اختفاء أي تحليل للطريقة التي ترتبط بها مصالح الفرد بالمجتمع، كذلك يختفي تفسير مدى ادراك المرء لذاته ومسؤوليته أمام المجتمع ».

هكذا يتجاوز الدكتور فرح علمي النفس والاجتماع، عبر اطلالته على علم التاريخ، إلا أنها اطلالة مشرقة باعتبار الحاضر مكون من مكونات الماضي، وعلى جميع الأصعدة.

* * *

في الفصل الخامس، تعالج الدكتورة ساميا الساعاتي(*) « نظرية الدور » من خلال تصور مقترح:

> « الدنيا مسرحٌ كبير، وكل الرجال والنساء، ما هم الا ممثلون، لهم مخارجهم ومداخلهم والفرد الواحد يلعب أكثر من دور في وقت واحد، وفصول المسرحية تتكون من سبع مراحل... في البداية رضيع... ثم باكٍ... الخ ».

« وليم شكسبير ».

الحياة إذن أقرب الى التمثيل، والناس ممثلون. هكذا تصور شكسبير السلوك الانساني. والدور الاجتماعي، يتمثل بالانتقال من التمثيل إلى الواقع الاجتماعي، حيث الأفراد يحتلون مراكز متباينة، وأن « اداءهم لأدوارهم في مراكزهم يتحدد بالمعايير والتوقعات والقواعد الاجتماعية. كما أن هذا الاداء يتأثر بشخصياتهم وقدراتهم ومواهبهم الخاصة ».

ويشير « الدور » إلى « العمليات الاجتماعية الظاهرة والكامنة، وعلاقة الفرد بالمجتمع، والى السلوك الذي

(*) أستاذة علم الاجتماع بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس.

يبادىء الفرد، والسلوك الموجه نحوه على حد سواء». ويعرّف لينتون الدور بأنه «أنماط سلوك متصلة بالمركز». بهذا التعريف نفهم ماذا يعني الدور، منذ الاجتماع البشري، ببساطته، وصولاً الى المؤسسات ذات المركزة المحكمة: «هكذا المرأة زوجة، وأم، والطفل تلميذ، وابن، والرجل زوج ومرؤوس». ولا يقتصر مفهوم الدور على الفرد، بل يتعداه إلى «نظام معين داخل النسق الاجتماعي، أو كوظيفة، أو كإسهام ايجابي في النسق الأكبر». وقد تحدّدت نظرية الدور بأنها دراسة سلوك الانسان في الحياة الحقيقية المركبة. وقد اهتم علماء النفس الاجتماعية، بفهم العلاقة بين الشخصية والنسق من خلال مفهوم الدور «كهمزة وصل بين الفرد كنسق سيكولوجي، والمجتمع كنسق يُعدُّ الفرد جزءاً منه». ويعتبر لينتون الدور «مجموع كلي للأنماط الثقافية المتصلة بمركز معين، ويتكون الدور من الاتجاهات والقيم والسلوك الذي يعيّنه المجتمع لأي فرد من أفراده».

ويُعرف كل من «بينيت» و«تيومين» الدور بأنه «ما يتوقعه المجتمع من أي فرد يحتل مركزاً معيناً»، أما «سارجنت» فيعتبر دور الفرد بأنه «نمط من السلوك الاجتماعي الذي يبدو مناسباً له من خلال مطالب وتوقعات مجموعته». في حين يعرف بارسونز الدور بأنه «قطاعٌ من النسق التوجيهي الكلي للفرد الفاعل، وهو ينتظم حول التوقعات في علاقتها بمحتوى تفاعل معين، تلك التوقعات التي تتكامل مع مجموعة بعينها من المعايير القيمية التي تتحكم في التفاعل على مع واحد أو أكثر، من المتغيرات في الأدوار التكميلية المناسبة».

وبالرغم من اختلاف تعريفات الدور، فان جميع الباحثين، قد أجمعوا على اعتباره مجموعة من أفعال الفرد المنتظمة والمنسقة مع مركز معين.

تعتبر الدكتورة سامية الساعاتي، «أن التنشئة الاجتماعية، تشكل أساس الدور الوظيفي، بما تحمله من قيم وثقافة، وأن هذا الدور الوظيفي انما يتحدد بكلٍ من الدورين: المعياري والمتوقع».

* * *

في الفصل السادس، مساهمة للدكتور أحمد النكلاوي(*) بعنوان «النظرية في تخطيط المدن». يتحدث الدكتور النكلاوي عن دوافع الكتابة حول هذا الموضوع، معرفاً النظرية، بأنها «تحديد لاتجاه الباحث ورؤيته للواقعة محل الاستقصاء»، وتقوم دراسته انطلاقاً من:

- إن تخطيط المدن يقع بالدرجة الأولى على عاتق عالم الاجتماع، الذي يليه المهندس والاقتصادي وعالم السكان والجغرافيا، كمنفذين لما يقرره عالم الاجتماع.
- إن تخطيط المدن مسألة حضارية تفرض نفسها باعتبارها مطلباً يفرضه التطور الحاصل في إطار العلم.
- إن المدن هي اطار الحضارة وقالبها، ومسرح النشاط والابتكار والتقدم.

كما يناقش في مقاله مسألتين تشكلان صلب الموضوع:

أ ـ التمركز السكاني ومشكلات النمو الحضري

إذا كانت المدينة الحديثة قد غيّرت سمات العالم، فإن عوالم أخرى لا تزال صبغتها العامة ريفية، وزراعية. وقد امتاز القرن الحالي بزيادة التمركز في المدن، ولم يقتصر الأمر على الدول الكبرى الصناعية، بل تعداها الى قارتي آسيا وأفريقيا.

ويستشهد المؤلف بعدد من الجداول الاحصائية المدعومة بالأرقام، والوثائق الصادرة عن منظمات دولية تهتم بالتنمية والإحصاء.

أدّى التمركز في المدينة الى حدوث «فجوة حضارية» عانت منها المدن التي لم تكن «مهيأة لاستقبال المهاجرين من

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة.

الأرياف، نتيجة الإغراءات التي تقدمها المدينة لساكني الريف، الأمر الذي حدا بالمشتغلين بالفكر، الى الدعوة - وعلى نطاق واسع - الى هجرة معاكسة، نتيجة الضيق والصخب وتعقيدات الحياة، وللآثار السلبية التي خلقتها حضارة هذا القرن على مجمل العلاقات الإنسانية».

ب - التراث في تخطيط المدن

كانت الحضارات القديمة على دراية بفنون التخطيط وهندسته، وهذا ما نجده في المدينة المصرية والرومانية، حيث نجد مدينة نمطية، تنبيء بوجود هيئة مركزية للتخطيط. والمحدثون في مجال تخطيط المدن، ما برحوا يأخذون من الحضارات القديمة ولعل أبرز هؤلاء في القرن السابع عشر: توماس مور - كامبانيلا - ڤالنتين... وقد ساهمت التغيرات التي شهدتها أوروبا من خلال الثورة الصناعية، وضرب النظم الاقطاعية - الدينية، في تنشيط الفكر الاجتماعي الحضري. وتأتي في هذا السياق تجربة «روبرت أوين» الذي استولى على قرية والده، ليجعل منها مجتمعاً تعاونياً يخضع لرقابة مركزية. إلا ان هذه التجربة وأمثالها قد تحطمت فيما بعد، مع وضوح الصراعات بين رأس المال والعمل، الا انها - رغم فشلها - قدمت لمخططي القرن العشرين - تجربة هامة في هذا الميدان، فقد أخذ التخطيط أبعاداً سياسية واجتماعية وبيئية، الى جانب البعد الجمالي الهندسي، الأمر الذي أصبحت معه المدينة الحديثة، اطاراً للبشر والعمران، والسياسة والاجتماع، ولجميع الأنشطة التي تتساند وتختلف فيما بينها، بذلك، أصبح التخطيط الحديث، لا يرمي الى تحسين الأوضاع المعيشية للسكان. بقدر ما يرمي الى خلق الانسان النمطي، المتكيف مع المراكز الفاعلة. هكذا تصبح المدينة المعاصرة، نسقاً اجتماعياً متميزاً باعتبارها تقوم أساساً على جوهر اجتماعي...

* * *

يشتمل الباب الثاني من الكتاب على دراسات في المنهج، يستهلها الدكتور علي محمود اسلام الغار(*) بدراسة بعنوان: «الفريق كطريقة في دراسة المنهج»:

قامت الدراسات الاجتماعية في بداياتها، على الأبحاث الفردية التي قام بها العلماء، على مجتمعات صغيرة، وقد قدر لهؤلاء انجاز دراساتهم كل بمفرده وفي حقله[1]، بالنظر الى ان هذه المجتمعات، عدا كونها صغيرة، فإنها تتسم ببساطة اقتصادها وتكنولوجيتها وعلاقاتها الداخلية. كما نجد كثيراً من العلماء، اصطحبوا فريقاً من الباحثين خلال دراساتهم الانتروبولوجية على عدد من المجتمعات[2].

يفضل المؤلف طريقة بحث الفريق، ويعتبره أمراً ضرورياً لدراسة المجتمعات القروية والحضرية، ويوصي بالاعتماد على السكان في حال تعذر تشكيل فريق من الباحثين. إلا أن عمل الفريق يشترط، لكي يعطي ثماره، وجود الإنسجام الكامل بين أعضائه، حيث يتوقف بخاصة الى حد كبير، على مثل هذا التوافق، كذلك على مدى استيعاب أعضاء فريق البحث، للأغراض الأساسية من بحوثهم. ويدعو المؤلف في مقالته، علماء الاجتماع، إلى دراسة جادة للمجتمع المصري، كذلك الى قيام تعاون بين الباحثين الاجتماعيين في مختلف العلوم التطبيقية منها والإنسانية، بغية الوصول الى فهم سليم لطبيعة الظواهر الاجتماعية.

* * *

ويقدم الدكتور محمد أبو علي(**) دراسة نقدية لمنهج «ماكس فيبر».

(*) أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات - جامعة عين شمس.

(**) أستاذ علم الاجتماع المساعدة بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

يعرفنا الدكتور أبو علي في البداية بماكس فيبر، عبر نبذة عن حياته، وتطور شخصيته الثقافية، ثم يتطرق الى المناخ الفكري الذي ساد آنذاك، مع أفكار هيغل ولاسال. «وقد عدل «فيبر» في الاتجاهات الليبرالية والاشتراكية، وجعلها تتعايش معاً في كتاباته، كما حارب الاتجاهين على الرغم من تأثره بكليهما».

رأى «فيبر»، ان المنهج العلمي يناسب دراسة العلوم الطبيعية ولا يناسب شؤون الإنسان، ومع ذلك حاول التوفيق بين منهجين مختلفين: المذهب الوضعي في العلوم الطبيعية، والمذهب المثالي، كما رفض ما جاءت به الكانتية الحديثة، فيما عنى الاختلاف الأنطولوجي بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، ورفض المنطق القائل إن لكل منها منهجه الخاص. ويذهب «فيبر» الى اعتبار هدف علم الاجتماع، يكمن في وضوح الموقف الذي يختار المرء من خلاله قيمه، ويؤدي فعله على أساسها، بذلك يصبح المرء قادراً على «أن يضيف لنفسه المعنى النهائي لسلوكه».

وفي نقده لآراء فيبر، يعتبر العالم الاجتماعي الأميركي «بارسونز» أن علم الاجتماع عنده، ليس سوى تاريخ مقارن، وهذا ما كان «فيبر» يصف نفسه به. ويقول «رونج»: «إذا سلمنا بآراء فيبر، فإننا لن نستطيع صياغة نظرية عامة تحليلية للمجتمع».

إلا ان كثيراً من علماء الاجتماع يتفقون مع «فيبر» الذي يذهب الى ان علم الاجتماع لا يقتصر على دراسة البنى الاجتماعية فحسب، بل بالجواب على كثير من الأسئلة التي اهتم بها الباحثون: اذ كيف يكون النظام الاجتماعي ممكناً؟ وهذا ما تناوله «هوبز». وكيف تنظم المجتمعات صراعاتها الاجتماعية؟، وهذا ما تناوله «ماركس». وكيف يهذب الإنسان دوافعه الغريزية؟ وهذا ما تناوله «فرويد».

ويرى الدكتور أبو علي، أن هنالك قدر كبير من الصواب في جانب معارضي «ماكس فيبر»، مثل «بارسونز»، الذي أشار الى اهمال «فيبر» لنظريات التحليل الاجتماعي، «وبلاو» الذي اعتقد انه يخلط المفاهيم بالفرضيات.

يعرف «فيبر» المفاهيم السوسيولوجية، من خلال رد سلوك الأفراد الى المفاهيم. فالأفراد يعتقدون بسذاجة في دوافع الكيانات الجمعية، كالادارات والجيوش والشركات. ويوجهون سلوكهم تبعاً لذلك. الكيانات الجمعية تحدد اذن سلوك الفرد، وعلى الرغم من التزام «دوركايم» المنهجية الجماعية فنراه يقول: «لا يوجد المجتمع الاّ في عقول الأفراد».

هكذا تتجسد أنساق القيم الثقافية، في نمط انسان واقعي عند فيبر.

كما يقوم منهج «فيبر» على استخدام مفهوم «النمط المثالي» الذي يعتبره أداة رئيسية في استخدام طريقة الفهم. وبقدر ما اهتم بالعناصر التاريخية والثقافية، اهتم أيضاً باستخدام الأدوات التصورية، حيث استطاع الحصول من خلال تركيب «النمط المثالي»، على تصور مناسب للظواهر الاجتماعية التي يدرسها بالانتقال من التركيب الى الواقع، ثم يعود الى التركيب.

ويرى «فيبر» ان التصور العلمي تصورٌ مجرد لا يعكس الواقع. وان «النمط المثالي» عنده ليس وصفاً للواقع، بل يستهدف توفير الوسائل الواضحة للتعبير عن هذا الوصف، يقول «فيبر».

الا ان «بارسونز»، يأخذ على النمط المثالي عند «فيبر» خصائص مميزة، كالتعميم والتجريد والمبالغة في تصوير الواقع. الا ان «كارل فريدريك»، يرى ان «فيبر»، «يستخدم المفهوم للاشارة الى عدد من الكيانات، وانه وضع أنماطه المثالية، كتركيبات عقلية لم يستنتجها من البيانات أو المعلومات الامبريقية، ولم يضعها كفروض يستخلصها من هذه البيانات ذاتها».

ويرى «زاتبلين» ان «فيبر» أخذ فكرة «النمط المثالي» عن «ماركس» لأنه «فيبر» اعتقد ان أفضل استخدام للأنماط المثالية، يتمثل في كتابات «ماركس» التي أدت الى

ظهور آراء هامة عن طبيعة النظام الإقتصادي الجديد.

* * *

يحتوي الفصل التاسع من الكتاب على مقال للدكتور غريب سيد أحمد(*) بعنوان «قياس الحراك الاجتماعي»: الحراك الاجتماعي، كما يرى المؤلف، اصطلاح يشير الى ظاهرة اجتماعية فحواها الانتقال أو التحول من وضع اجتماعي الى وضع آخر، ومن مكانة اجتماعية الى أخرى، ولكونه ظاهرة اجتماعية، فهو يختلف باختلاف الزمان والمكان، بحيث تتطابق تلك الظاهرة في المجتمعات المتشابهة. وقد وجه علماء الاجتماع اهتمامهم، لخلق وتطوير أدوات ودلائل قياس الحراك الاجتماعي، عبر نوعين متمايزين من هذه المقاييس:

- يهتم النوع الأول بالسلوك الاجتماعي ودراسة الشخصية، والثاني في تحديد مظاهر أخرى من مظاهر الهيئة الاجتماعية والثقافية. ومع ان الاهتمام بالاحصاء أمرٌ ضروري في القياس، الا ان هناك جانباً يهتم بتحديد أوجه الخلاف والتشابه، من حيث الخصائص النوعية والاتجاهات الفكرية والعقائدية التي تمثل نوعيات (قياس كيفي).

ويمكن تبسيط المشكلات المرتبطة بقياس الحراك الاجتماعي، عن طريق طرح بعض الأسئلة التي ترتبط بالقياس الطبقي، مثلما ترتبط بقياس الحراك الاجتماعي:

- ما هي مظاهر الحراك التي يجب قياسها؟

- هل يقتصر القياس على النوع المهني من الحراك، دون التعليمي أو الاقتصادي؟

ما هي الوحدات الأساسية في قياس الحراك؟ وهل ينحصر التركيز على الأفراد أو الجماعات أو الطبقات؟.

ما هو مستوى المقارنة؟ هل يحدث بين أجيال أو جماعات أو طبقات؟

- هل يمكن مقارنة نفس الجيل من حيث مقاييس الحراك الاجتماعي في أزمنة مختلفة؟

- ما هي نقطة الانطلاق في دراسة الحراك ذاته، وهل تتمثل في المهنة الأولى للفردة أم المهنة الأفضل؟ أم المهنة في سن معين؟.

ويظهر الحراك الاجتماعي في نوعين أساسيين: **أفقي،** بمعنى تحول الفرد أو الموضوع الاجتماعي، من جماعة اجتماعية الى أخرى، تقع على نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ونفس المنزلة الاجتماعية. **ورأسي:** يُعنى بالعلاقات المتضمنة في تحوُّل الفرد أو الموضوع الاجتماعي من درجة اجتماعية محددة الى درجة أخرى. «ويتحدد مدى الحراك الرأسي عن طريق الايديولوجيا الاجتماعية، وعن طريق امكانية الحصول على مكانة اجتماعية معيَّنة، بالإضافة الى مدى تغير بناء المكانة، وتعتبر هذه العوامل الثلاثة، أكثر وضوحاً في نسق التدرج الطبقي، المفتوح نسبياً».

بالاضافة الى هذه المحددات، هنالك عوامل اجتماعية تساعد في تسريع الحراك أو إبطائه:

1 - الطبقة والتدرج الطبقي.

2 - المكانة والدور الاجتماعي.

3 - التحولات السياسية والاقتصادية.

ويعتمد في قياس الحراك على مقارنة وضع الأبناء بآبائهم وأجدادهم (القياس بين الأجيال)، أو بالنسبة للفرد الواحد في مختلف الفترات التي يعيشها مع كل جيل (القياس داخل الجيل). ويقاس أيضاً، على أساس الثبات، والتكرار، والارتقاء. ولكل موضوعة من هذه الموضوعات مقياسها الخاص، كالمهني، والاقتصادي، والسياسي... الخ.

* * *

يتضمن الباب الثالث من الكتاب، دراسات في البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية، يستهلها الدكتور فاروق محمد

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية.

العادلي[*] بمقال بعنوان: «الايديولوجيا وتجسيداتها الاجتماعية»:

يعرف «فيتشلد» الايديولوجيا بـ «مجموع الأفكار والمعتقدات التي تضفي على جمع ما، شخصية منفردة مميزة، سواء أكان هذا الجمع أمة، أو طبقة، أو مذهباً عقائدياً، أو حزباً من الأحزاب السياسية». وتتأثر الايديولوجيا في كل أمة بظروفها الخاصة. فهي التي تنطلق بمشخصاتها الذاتية، وتعبر عن طابعها الذي يميزها عن غيرها من الأمم.

والايديولوجيا كمصطلح فلسفي فرنسي، ظهر أواخر القرن الثامن عشر، تعني علم الأفكار Idéo + Logie «ويتخذ الفكر الايديولوجي مكانته الاجتماعية، لذا فهو يهدف الى احداث فعل في البنى الاجتماعية، كما تنعكس مضامين الايديولوجيا في تنظيمات اجتماعية. بهذا، لا تدخل المذاهب العقائدية، والنظريات التجريدية في الايديولوجيا، إلا حين تأخذ طريقها الى التطبيق العملي، والاسهام في العمليات التحويلية». والفكر الطوباوي الذي ينطلق من تخيلات وتصورات تستهوي المرء، ولا تتحقق، يرعى هو الآخر حاجة أساسية، هي الحاجة الى التخلص من ربقة الواقع، إنه الهدف القابع خارج التاريخ لواقع تاريخي، كما انه «أداة للتأثير في الواقع ولتخطيط العمل المجتمعي بصورة مسبقة».

والفكر الطوباوي، لا يتشكل بفعل بيئة اجتماعية معينة، لأنه غير متجذر بالواقع، لذا، فالتجذر الاجتماعي شرط أساسي لمنح الايديولوجيا قيمة اجتماعية سياسية، والا يصبح الانسان في حالة اغتراب، وهذا ما يقوله «مانهايم» عن سوسيولوجيا المعرفة في كتابه «الايديولوجيا واليوتوبيا».

واذا كانت الفلسفة ترتكز أساساً على صراع الأفكار، فإن الايديولوجيا، تحاول حسم الجدل عبر الحركة الاجتماعية التي تتبناها، هكذا نرى عبر التاريخ، قيادات سياسية حولت الفلسفة الاجتماعية الى ايديولوجيا منظمة للمجتمع (لينين). جوهر الايديولوجيا اذن، جوهر وظيفي يتحدد في التوسط بين مستويَيْ النظر والعمل في جميع صورها الاجتماعية. والدعوة الى التحرر من الايديولوجيا، يبدو تخيلاً ساذجاً، والتنظير لمعادات الايديولوجيا يرتكز يقيناً الى ايديولوجيا، ذلك ان «تقييم الايديولوجيا يشكل فعلاً ايديولوجياً».

* * *

في الفصل الحادي عشر، يتحدث الدكتور محمد فؤاد حجازي[**] عن «التطور الايديولوجي في مصر»: لعب الدين في مصر دوراً حيوياً في الحياة السياسية، وشكل المناخ الذي يمكن أن تنشأ فيه أنواع معينة من القيم. وبذلك كان «الأزهر» رمزاً اجتماعياً مقدساً، يجيز للثقافة، وللمتغيرات السياسية، والاجتماعية، بما يتلاءم معه كنسق أساسي للقيم، الا ان هذا الدور، اصطدم بالسلطة السياسية التي عملت على كبحه، وتخفيف فاعليته الاجتماعية، عبر وسائط عديدة أهمها احتواء رجال الدين. ورغم ذلك بقي المجتمع المصري بغالبيته، متديناً يمارس طقوسه وشعائره، وبقي الدين من أهم محركات المجتمع.

ويقول كاتب المقال، إن التغيير السياسي الذي حصل نتيجة صراع السلطة الروحية والزمنية، انعكس على مجمل الحياة الاجتماعية، واستتبع تغييراً في قوى الانتاج لتتلاءم مع المرحلة الجديدة.

فالتخطيط، والبرمجة، كسمتين أساسيتين من سمات الدولة الحديثة، ساهمتا في احداث تغييرات كبيرة في المجتمع، فالفلاح يزرع وفقاً للخطة الزراعية المركزية، وبذلك يصبح عمله إذعاناً لأوامر مفرطة في القهر، مما أدى الى حالة عداء مستحكمة بين الفلاح والدولة، ترسخ

(*) أستاذ مساعد بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة.

(**) أستاذ بكلية البنات ـ جامعة الأزهر.

بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 وشكل ارهاصاً لثورة 1919 التي أدّت الى تغيير في التركيب الاجتماعي، بالرغم من جشع الاقطاع وازدياد نفوذه. فقد جاءت القوانين جائرة على جميع الصعد، لتمنع الفلاحين والطبقات الفقيرة من أي امكانية نفاذ الى وظائف الدولة. وقد عرفت المدن المصرية طبقتين: الأمراء والحرفيين الفقراء. ولم تعرف المدن المصرية الطبقة العاملة بمعناها الأوروبي، الا ابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كان لا بد من نشوء طبقة على هامش الاحتلال الانكليزي، تتقن لغة المستعمر، وتنمو على شاكلته مسلوخة عن جذورها. ويكون وجودها لمجرد تلبية حاجاته الثقافية والاقتصادية، هذه الطبقة، أثرت، واتسعت شقة الخلاف بينها وبين الشعب، مما أدى الى حالة انغلاق وتقوقع بين الطبقات.

أنتجت ثورة 1919 ثلاثة تيارات ايديولوجية: ايديولوجيا الملك الاقطاعية - ايديولوجيا الطبقة الرأسمالية الجديدة التي تتهيأ لاستلام السلطة، والتي استحوذت على وسائل الانتاج، وشكلت تنظيماتها السياسية - ثم الايديولوجيا الدينية التي لا يملك الفقراء سواها. هذه الايديولوجيات شكلت أساس حركة 1952، التي قضت على الملك والايديولوجيا الاقطاعية المعيقة لمتطلبات الرأسمالية الفتية. ووجدت الجماعات الفقيرة، انها تحقق وجودها الاجتماعي عبر الأفكار الجديدة، وان كانت هذه الأفكار «لا تتكامل مع نظام قيم هذه الجماعات».

أحدثت ثورة 1952 تغييراً أساسياً في الملكيات الزراعية، وادارات الدولة، عبر الاصلاحات التي اعتمدتها، الأمر الذي قابله تغيرٌ في العلاقات الاجتماعية. الا ان كاتب المقال يرى ان هذه التغييرات لم تحدث تغييراً في نسق القيم والمعتقدات والمفاهيم، بموازاة التغيير «الثوري الجديد»، كما يذهب إلى أن نظام القيم لا ينشأ بمعادلة رياضية.

وبما ان الدكتور حجازي يرى منذ البداية، أن الدين يشكل الأساس العقائدي لدى الأغلبية الساحقة، فإن ذلك يستتبع «أن تصبح عملية التطور الايديولوجي، عملية اجتماعية، ليست لتأسيس قيم جديدة، بل بناء على النسق القيمي الذي يعكس ويجسّد الاتجاهات السائدة في المجتمع».

* * *

في الفصل الثاني عشر، مقال للدكتور محمد الحسيني(*) بعنوان: «العلاقات الدولية وظاهرة التخلف». يتناول الدكتور الحسيني في مساهمته علاقة الدول الصناعية بالدول الفقيرة، ويتمحور المقال حول نقطتين:

أ - الولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية: ما ان جلت القوات البريطانية عن أميركا اللاتينية، حتى وجدت هذه الدول نفسها تقع تحت هيمنة استعمارية من نوع جديد. وتعمل الولايات المتحدة بشتى الأساليب لإحكام سيطرتها على القارة، تارة عن طريق القروض، وأخرى عن طريق التدخل العسكري المباشر اذا اقتضى الأمر. وتقوم على رأس دول أميركا اللاتينية، أنظمة عسكرية ديكتاتورية مرتبطة بالولايات المتحدة، إلا انها تواجه حالة من عدم الاستقرار نتيجة نهوض الحركات الوطنية والشعبية المسلحة، والمعادية للامبريالية، ويرى «روجيس دوبريه» ان هذه الحركات لا تستطيع الوصول الى السلطة إلا عبر:

1 - ظهور قيادة سياسية، وطليعة عسكرية من خلال النضال كما حصل في كوبا.

2 - هزيمة قوى النظام العسكرية، وتسييس الجماهير الشعبية.

ب - أوروبا وأفريقيا: على الرغم من كثرة الدول الأفريقية التي استقلت شكلاً، فإن الدول الاوروبية الاستعمارية، لا تمنح الدول استقلالها إلا إذا ضمنت

(*) أستاذ علم الاجتماع - جامعة عين شمس.

جماعات سياسية في قمة الهرم السياسي، تدين لها بالولاء. وقد لعب الجيش الى جانب هذه الجماعات دوراً عميلاً، وحاسماً في رسم السياسة الجديدة الآيلة الى ربطها بالاستعمار على الصعيد الخارجي، وقهر المواطنين على الصعيد الداخلي. وقد أدرك «اميلكار كابرال» الغيني، «أن حركات التحرر الوطني، انما تسعى الى تغيير أساليب الاستبداد، ولكنها لا تغير بناءه، بينما الهدف التحرري الفعلي، يكمن في الاطاحة بجميع المستبدين، ولا يتم ذلك الا بمشاركة كل الجماهير المقهورة».

* * *

في الفصل الثالث عشر، دراسة للدكتور محمود فهمي الكردي(*) بعنوان: «سوسيولوجيا التخطيط والتنمية». تتحدد سوسيولوجيا التخطيط والتنمية، بالنظر اليها من خلال نظرة علم الاجتماع في الوصف والتحليل، ومن ثم التجريب والتطبيق، ويمكن النظر الى **التخطيط** من وجهة نظر اجتماعية من خلال ما يلي:

أ ـ البناء الاجتماعي: الذي يتيح لنا فهم المجتمع، من حيث توزيع السكان، ودرجات الخلل، والطبقات، والمدن، والريف، والكثافة السكانية...

ب ـ الوظيفة الاجتماعية: وهي الدور الذي يؤديه النظام في البناء الاجتماعي الشامل. والوظيفة الاجتماعية نسق واحد يتألف من عناصر متفاعلة، يؤثر بعضها بالآخر، ويعدل أحدها الآخر، مما يكشف مدى التشابك والتفاعل القائمين بين النظم التي تشكل النسق.

ج ـ المشكلات الاجتماعية: يعاني التخطيط من عدد من المشاكل، سواء خلال اعداد الخطة، أو في مرحلة تنفيذها، أو في مرحلة متابعتها وتقييمها. ويجب على المخطط ان يتعرف بدقة على هيكل البنيان السكاني، ودرس الطبقات الاجتماعية. وفي مجال النظم الاجتماعية، ينبغي أن يضع في حساباته تأثيرات النظام وانعكاساته الاجتماعية، وعما اذا كانت طبيعة النظام، تشكل دافعاً أم عائقاً لتنفيذ الخطة.

أما سوسيولوجيا التنمية: فإن فهمها لا يمكن النظر اليه، معزولاً عن مفهوم الخطة، باعتبار ان المفهومين يشكلان كلاً مترابطاً.

ويركز سوسيولوجيو التنمية على عدد من النماذج التنموية التي يرسم كل منها أطره التي يحقق المجتمع من خلالها أغراضه التنموية:

أ ـ **النموذج التطوري:** الذي يهدف الى فهم النسق الكلي لحالة المجتمع خلال انجاز خطة التنمية. ويركّز هذا النموذج على حالة المجتمع الثقافية، ويعتبر أن للتكوين الثقافي أثراً بالغاً في عملية انجاح الخطة التنموية.

ب ـ **النموذج السلوكي للفعل الاجتماعي:** الذي يرى أن التنمية، تتحدد بناء على السلوك الفردي، وتبني الأفراد للخطة المرسومة. ويقوم هذا النموذج على فكرة «بارسونز» القائلة: إن الفعل الاجتماعي اجراء سلوكي يصدر عن الفرد.

ج ـ **النموذج البنائي:** الذي يهدف الى اقامة وفاق ما بين مكونات الهيكل الاجتماعي والنموذج المقترح.

* * *

في الفصل الرابع عشر، يعالج الدكتور عبد الهادي الجوهري(**) موضوعاً بعنوان:

«علم الاجتماع السياسي ـ مجاله وتطوره»:

يختلف الباحثون في تحديد مؤسسي علم الاجتماع

(*) أستاذ بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة.

(**) استاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة وأسيوط.

السياسي، بالنظر الى تشابك المعارف الانسانية، فمنهم من يرده الى أفلاطون، ومنهم من يرده الى ماركس وفيبر، ومنهم من يرده الى ابن خلدون (على اختلاف عصر كل منهم). لذلك نرى ان هذا العلم قديم حديث كغيره، رغم أنه أخذ حيّزاً محدداً، خلال هذا القرن، ونجد تعريفات كثيرة لهذا العلم:

فقد عرفه «سارتوري» بأنه «هجين متداخل من المعرفة»، وعرفه «كوزر» بالعلم «الذي يهتم بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية، لتوزيع القوة داخل المجتمعات، كما انه يدرس الصراعات السياسية والاجتماعية التي تؤدي الى تغيرات في توزيع القوة».

وتبقى لهذا العلم، مهما كانت تعريفاته، موضوعاته المحددة التي يتناولها، كدراسة الأصل الاجتماعي للعملية السياسية، وفهم البناءات السياسية والاجتماعية، والمشاركة، والتنشئة السياسية والعقائدية... الخ ويتناول الدكتور الجوهري مسألتين أساسيتين من هذه المسائل:

أ ـ **المشاركة السياسية:** والتي تعرفها دائرة معارف العلوم الاجتماعية بـ «الأنشطة الارادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم، وفي صياغة السياسة العامة، أي انها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي. وتعتبر هذه المشاركة من اهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، كونها العملية التي من خلالها يتاح للفرد أن يشارك في جميع أوجه النشاط السياسي في مجتمعه».

ب ـ **القوة السياسية:** التي يعرفها «ماكس فيبر» بانها «احتمال قيام شخص ما، في العلاقات الاجتماعية، بتنفيذ رغباته، رغم مقاومة الآخرين، بغضّ النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال».

ويُعرّفها عالم الاجتماع الهندي «باسكاران» بانها «القدرة على عمل شيء، والتأثير في أي شيء، بمعنى انه لا يمكن عمل شيء بدون قوة». بينما يعرفها كل من «لازوين» و«كابلان» بأنها «المشاركة في صنع القرار».

وتقوم القوة السياسية على عاملين: الدولة ومؤسساتها، والقوى الاجتماعية وعلاقتها بهذه المؤسسات. ويرى «موسكا» ان القوة السياسية تتأتى للطبقة الحاكمة من خلال قدرتها على السيطرة والتنظيم. أما «ماركس» فيرى انه «يتسنى للطبقة أن تسيطر من خلال ملكيتها لوسائل الانتاج، مما يتيح لها القوة العسكرية، والنشاطات الفكرية».

* * *

ويناقش الدكتور ابراهيم أبو الفار، في الفصل الخامس عشر «نظرية السلطة في المفهوم الاجتماعي»: تعتبر ظاهرة السلطة من أبرز الظواهر التي شغلت المؤلفات الفلسفية والاجتماعية، ويستحيل التأريخ لهذه الظاهرة. ونستطيع القول دونما وجل، إنها ظهرت مع وجود الكائنات الحيوانية، حيث تسود شريعة الغاب.

أما في المجتمعات البشرية، فإن ظاهرة السلطة تبدو في مظهر حضاري «هادف الى تحقيق توازن واستقرار داخل المجتمع، وهي جزء من المجتمع»، كما يقول «دوركايم».

«والسلطة هي التنظيم الاجتماعي الذي يتضمن مجموعة الأحكام والشرائع التي قبلتها الجماعة، لتكون أجهزة ووسائل لاشباع الحاجات الاجتماعية، وتنسيق علاقات الأفراد والهيئات، لتكون أساساً لتنظيم العلاقات فيما بينهم».

يقول «ماكيفر»: «إن كل جماعة، صغيرة كانت أم كبيرة، لها بناء سلطوياً خاصاً بها». ويؤكد «برنارد» ذلك فيقول: «اذا كانت كل التنظيمات المعقدة، تتكون من مجموعة من الوحدات التنظيمية، فإن هذا يدعونا الى التأكيد، بأن السلطة، مهما كانت طبيعتها، تعتبر فطرية، وملازمة في وحدة التنظيمات البسيطة». كما يؤكد «ماكيفر» وجود السلطة في كل مكان في الحياة الإنسانية، وانها لم تتغير في وظيفتها، بل تغير شكلها، منذ أول تشكيل

بدائي، وحتى مجتمعاتنا الحديثة.

وللسلطة قيادة، أشار اليها «ماكس فيبر» حين قال: «إن القائد يستمد سلطته من الاعتقاد الشعبي الذي يضفي على القائد صفات الالهام والتمتع بمواصفات خارقة».

ويقول «زيمل»: «السيد هو العبد لعبيده»، وقد أشار الى ان أحد قادة الحزب النازي قال لأتباعه: «انني قائدكم، ولذا عليّ أن أتبعكم».

وإذا كان القائد يستمد قوته من السلطة والمجتمع، فثمة «فرق» كبير بين مفهومي القيادة والسلطة، فالأولى تعني الولاء الشخصي، والثانية لها صفة وظيفية، وبذلك فهي جماعيّة، بمعنى آخر، يعترف الناس بأوامر السلطة دون معرفة الشخص الذي يصدرها، والذي يعتبر رمزاً. أما في حالة القيادة، فإن المعرفة بشخص القائد، تشكل أساس انصياع الأفراد للأوامر والنواهي...

* * *

في الفصل السادس عشر، يعالج الدكتور محمد علي محمد(*) في مساهمته،

«الاتجاهات الجديدة في علم الاجتماع الصناعي»:

يعرض كاتب المقال للجذور النظرية لهذا العلم الذي يعنى بسوسيولوجيا العمل، كالأجور، والانتاج، والحوافز، والاضرابات، والنقابات، ومسلك العمال السياسي، كما يعرض مجمل أعمال المشتغلين في ميدان الاجتماع الصناعي أمثال: إلتون مايو، جماعة ميتشيغان، وبندكس، ودراسات لندسبرجر... الخ. وكل هذه الأعمال تشير الى «دراسة النظم المعقدة والمتداخلة التي تحيط بالفرد والجماعة، في الوحدة الصناعية. ويعنى هذا العلم بدراسة وتحليل وتفسير العلاقات بين السلوك والبناء الاجتماعي، والقيم والايديولوجيات».

وقد جاء هذا العلم تلبية لحاجات الدول المتقدمة، التي شهدت وثبة عملاقة في مجال التصنيع الذي يشكل عصب اقتصادها وهيمنتها على الدول الفقيرة التي تشكل سوقاً لمنتجاتها، فلا عجب أن يتهم علماء الاجتماع الغربيين بدراسة مشكلات العمل. على ان هذه الدراسات لم تتوقف على علماء الاجتماع، بل اشتغل عليها عدد كبير من علماء الاقتصاد، والتاريخ، والفلسفة، والنفس؛ وطبيعي أيضاً، أن تصب جهود هؤلاء في خلق عامل نمطي، مؤدلج، راضٍ متكيف بما يُملى عليه من قبل السادة، سواءٌ أكان ذلك في الدول الرأسمالية الاستعمارية، أم في رأسماليات الدولة، أم في اليابان.

* * *

الباب الرابع والأخير من الكتاب، يتضمن دراسات في «الانتروبولوجيا والفولكلور» يستهلها الدكتور عاطف وصفي(**) بمقال حول «نشأة الانتروبولوجيا النفسية»:

الانتروبولوجيا النفسية، فرع من فروع المعرفة الانتروبولوجية، تجمع بين مفاهيم الانتروبولوجيا، ومفاهيم علم النفس حول الشخصية.

«وقد عرف هذا الفرع، وبدرجات متفاوتة من الوضوح، منذ القرن الرابع قبل الميلاد مع هيرودوت. كذلك قام «تاستيوس» في القرن الميلادي الأول بمقارنة سلوك القبائل الجرمانية الشمالية، بأسلوب الحياة في مدينة روما». وفي نهاية القرن التاسع عشر نشأت الانتروبولوجيا الثقافية عبر محاولات «تايلور»، «فورجان» وآخرون. ويعتبر «شبنجلر» من الرواد الأوائل، فقد شبه الثقافات بالكائنات الحية، تولد وتموت. وهنا يشير الدكتور وصفي الى ان العلاّمة «ابن خلدون»، قد سبقه الى ذلك بقرون، الا ان شبنجلر، أول من تنبه الى ظاهرة «الاستعارة

(*) د. محمد علي محمد ـ أستاذ في كلية الآداب بجامعة الاسكندرية.
(**) أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة.

الانتقائية للعناصر الثقافية »، وكيف تتعدل هذه العناصر تبعاً للاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع الثاني. وفي تحليله للثقافة الغربية الحديثة يحدد « شبنجلر » تاريخ ميلادها بالقرن العاشر الميلادي ويطلق عليها اصطلاح « ثقافة الرجل الفاوستي ». هذه المساهمة في اثراء فلسفة التاريخ، وتحليل قيم الثقافة الغربية، مهّدت لنشأة الانتروبولوجيا النفسية. كما ساهمت دراسة « مالينوسكي » عن سكان جزر « التروبرياند »، في التمهيد لنشأة هذا العلم، وقد ظهرت هذه الدراسة في كتابه: « الجنس والكبت في مجتمع متوحش ». الا ان الانتروبولوجيا النفسية أخذت بعدها مع « بندبكيت » حين نشرت كتابها « انماط للثقافة » الذي يتضمن دراسات لقبائل الهنود الحمر عام 1934.

ويقول العلاّمة « جورير » إن عام 1895 الذي نشر فيه « فرويد » و« بدوير » كتابهما:

« دراسة في الهستيريا » هو تاريخ ميلاد علم نفس الفرد. إلا ان دراسة « بنديكيت » لقبائل « بيبلو » و« دوبو » و« كواكيوتلل » ـ وهذه الأخيرة تضم جماعات دينية من أكلة لحوم البشر ـ حددت موضوع ومنهج الانتروبولوجيا النفسية، وبيّنت تأثير الثقافة في نفوس حامليها. في حين اقتصرت محاولات الرواد الأوائل، على استخدام المنهج الفلسفي الخاص بفلسفة التاريخ.

★ ★ ★

تتناول الدراسات الثلاثة الأخيرة، التراث الشعبي المصري، وما يشتمل من عادات وتقاليد، الى تفاصيل تتناول أخلاق السكان، وطقوس الموت، والولادة، والافراح، والأغاني، هذه المواضيع عالجتها الدكتورة عليا شكري، عبر قراءة في أعمال المستشرق الألماني « انوليتمان ».

كما نجد قراءة في كتاب طب الحركة، يتضمن عدداً من التحليلات والتفسيرات الاجتماعية، كذلك نجد تفسيراً للأعمال السحرية والشعوذة، والرقي والتعازيم.

كما يتناول الدكتور محمد الجوهري، الفولكلور الشعبي، ويعتبر الزار من أهم وأبرز الظواهر التي عرفها الاعتقاد الشعبي. كما يدرس العناصر التي تشكل أساس موضوعه، سواءً من ناحية المعتقد أو الأدب أو الممارسة.

يتعرف القاريء، من خلال هذه المقالات الثلاثة، بشيء من التفصيل، على العادات والتقاليد التي تشكل أساس المعتقد الشعبي.

الحواشي

(1) مالينوسكي الذي أقام في أوستراليا من عام 1914 حتى عام 1920.

(2) أبحاث مارغريت هيد والدكتور فورشن في غينيا الجديدة (1931-1933). وبعثة جامعة كمبريدج الى رضايق توريس، التي درست العلاقات الثقافية بين بعض قبائل الهنود الحمر وبعض الشعوب التي تعيش شمال شرق سيبيريا. وقد تشكل الفريق من مجموعة من العلماء الأميركيين والروس (1897-1902).